

ملخص مذكرة التوزيع الجهوي للاستثمار العمومي برسم سنة 2025

الجزء الأول: الاستثمار العمومي في خدمة التنمية الشاملة والمستدامة

يحتفي المغرب بمرور 25 عاماً على اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، عرش أسلافه المنعمين، مؤكداً التزامه الراسخ بمسيرة الحداثة والتنمية المستدامة، وذلك من خلال إطلاق أورش مهمة للبنية التحتية واعتماد مجموعة من الإصلاحات المؤسسية. هذا، وقد تبنت بلادنا استراتيجيات قطاعية طموحة ومتنوعة، مما مكن الاقتصاد الوطني من مواجهة التقلبات الجيوسياسية العالمية وتوفير بيئة محفزة للاستثمار.

هكذا، خلال سنة 2024، وبالرغم من الصعوبات التي تشهدها الظرفية الاقتصادية العالمية وتباطؤ النمو الدولي، يُحقق الاقتصاد المغربي أداءً متميزاً، مدعوماً باستقرار العملة الوطنية واحتياطي قوي من العملة الصعبة.

ففي سنة 2024، من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الوطني نمواً بنسبة 3,3٪، رغم استمرار التضخم وتراجع الطلب الخارجي. من جهة أخرى، تعمل

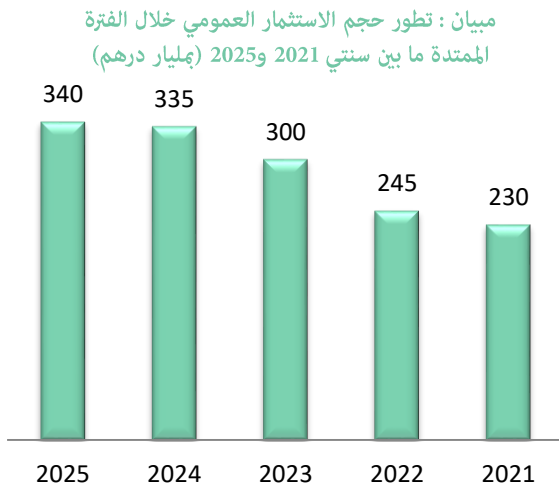
تستعرض هذه المذكرة المرافقة لقانون المالية لسنة 2025، نظرة عامة حول التوزيع الجهوي للاستثمارات العمومية، حسب أبرز مجالات تدخل السياسات العمومية.

حيث يسلط الجزء الأول من هذه المذكرة الضوء، ومن خلال وحدتين، على الانتعاش الاقتصادي الملحوظ الذي عرفه المغرب، بالرغم من اضطراب النشاط الاقتصادي العالمي (الوحدة الأولى)، وكذا على تعزيز الاستثمار العمومي كمحفز استراتيجي للتنمية الشاملة والمستدامة (الوحدة الثانية).

فيما يقدم الجزء الثاني من هذه المذكرة، نظرة عامة حول التوزيع الجهوي للاستثمار العمومي، وذلك من خلال عرض أهم المشاريع التي تهم القطاعات الرئيسية لتدخل الدولة، خاصة القطاعات الاجتماعية وقطاعات البنيات التحتية وكذا القطاعات المنتجة.

الجزء الثاني: التوزيع الجهوي للاستثمار العمومي (آثاره على تنمية المجالات وبرنامج العمل برسم سنة 2025)

بالنسبة لسنة 2025، تعتزم الحكومة مواصلة التزامها فيما يخص تعزيز الاستثمار العمومي بتخصيص غلاف مالي قدره 340 مليار درهم، أي بزيادة تقدر بنحو 1,5% (+5 مليار درهم) مقارنة مع سنة 2024. ويهدف هذا المجهود المالي الاستثنائي إلى دعم استمرارية الاستثمار العمومي وتحفيز التنمية الاقتصادية ببلادنا.



من أجل تحقيق هذا الغرض، تلتزم الحكومة التزاماً قوياً بتنفيذ استثمارات مهمة في المجالات الحيوية لتدخل الدولة، بهدف تحسين ظروف عيش المواطنين وتعزيز التنمية المستدامة لفائدة الساكنة.

من هذا المنطلق، فإن بناء دولة اجتماعية قوية قائمة على رؤية مندمجة ومنسجمة، يستدعي تعزيز الاستثمارات في مجال القطاعات الاجتماعية. في هذا الإطار، ستعمل الحكومة على تكثيف جهودها لتعميم وتطوير التعليم الأولي من أجل بلوغ نسبة تـمدرس تتجاوز 80% برسم سنة 2025، وذلك من خلال بناء وتجهيز

الحكومة على تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين وإنعاش الطلب الداخلي عبر الرفع من أجور الموظفين، وذلك تأكيداً على رغبتها في تحفيز الاقتصاد الوطني. في المقابل، وضمن نفس السياق، أكد البنك الدولي على دينامية الصادرات الصناعية وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج برسم هذه السنة، مما سيسهم لا محالة في تحسين الرصيد الجاري للميزان التجاري.

في حين، ولمواجهة التحديات البيئية التي مازالت مستمرة، لاسيما ظاهرة الجفاف التي تؤثر على القطاع الفلاحي، اعتزمت الحكومة تعزيز جهودها لمعالجة إشكالية ندرة المياه من خلال اعتماد مبادرات طموحة مثل مشاريع الربط بين الأحواض المائية. كما تسعى استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030" إلى زيادة قدرة القطاع الفلاحي على التكيف مع التغيرات المناخية، إلى جانب تشجيع الابتكار في مجالات تحلية مياه البحر وتديروالموارد المائية.

فعلى سبيل الاستشهاد، ومن أجل تشجيع التنمية الشاملة والمستدامة، خصص المغرب خلال سنة 2024 غلافاً مالياً قدره 335 مليار درهم برسم مشاريع الاستثمار العمومي، بما فيها مشاريع إعادة الإسكان عقب زلزال الحوز. هذا، ويتمحور الميثاق الجديد للاستثمار حول حكمة لامركزية وتوزيع عادل للموارد، بهدف تشجيع الاستثمارات الخاصة، مع ضمان استفادة كل فئات المجتمع من العائدات الاقتصادية للدولة في جميع ربوع المملكة. ويهدف هذا الإطار الاستراتيجي إلى الربط بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وكذا تحسين جودة حياة المواطنين المغاربة.

أشغال بناءها و4 مدن أخرى لازالت قيد الإنجاز).

من ناحية أخرى، ستعمل الحكومة على مواصلة تعزيز العرض الصحي وتحسين جودة الخدمات الصحية برسم سنة 2025. وسيتم ذلك بشكل خاص من خلال إنشاء مراكز استشفائية جامعية بجميع الجهات لتعزيز شبكة المراكز الاستشفائية الجامعية، وذلك على غرار المراكز الاستشفائية بكل من الرباط والعيون وكلميم وبني ملال والراشيدية. كما سيتم تعزيز شبكة المستشفيات الجهوية عبر مواصلة أشغال بناء/إعادة البناء وتجهيز 28 مؤسسة ومراكز استشفائية بكلفة إجمالية تبلغ أزيد من 13 مليار درهم، وعبر إعادة تأهيل 524 مركزاً صحياً في إطار المرحلة الثالثة من برنامج إعادة تأهيل نحو 1.400 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية على مستوى 12 جهة.

هذا، وتظل محاربة السكن غير اللائق والحد من انتشار الأحياء العشوائية تحدياً كبيراً بالنسبة للسلطات المغربية، بهدف تحسين النسيج الحضري للمدن وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030. وقد ساهم انخراط القطاع الخاص في معالجة السكن غير اللائق، في تسريع مشاريع إعادة التأهيل والقضاء على الأحياء العشوائية وتجديد السكن الآيل للسقوط. كما سيتم خلال سنة 2025، توجيه استثمارات جديدة بالنفي هذا القطاع، نحو جهات الدار البيضاء-سطات ومراكش-آسفي وطنجة-تطوان-الحسيمة وفاس-مكناس والعيون-الساقية الحمراء، وذلك في إطار دعم التنمية الحضرية وتطوير البنية التحتية المحلية، مما سيساهم لا محالة في إحداث دينامية

3.200 حجرة دراسية جديدة وتأهيل وتجهيز 640 حجرة دراسية حالية. هذا، ولتلبية الطلب المتزايد على التمدرس، من المقرر بناء 181 مؤسسة تعليمية جديدة و2.094 حجرة دراسية في إطار توسعة المؤسسات الحالية، وذلك بغلاف مالي يقدر بحوالي 2.3 مليار درهم. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إطلاق 9.900 عملية إعادة تأهيل المؤسسات التعليمية ومراكز التكوين الحالية، بميزانية تقدر بحوالي 2,1 مليار درهم.

أما فيما يتعلق بقطاع التعليم العالي، وفي إطار مخطط تسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI) (2030)، ستتواصل جهود الاستثمار من خلال مشاريع البناء والتجهيز وإعادة تأهيل المؤسسات الجامعية على الصعيد الوطني، وذلك بهدف تلبية الاحتياجات المتزايدة ومن أجل خلق تعليم عالي ذي جودة عالية، كما هو الحال بالنسبة لكلية الطب والصيدلة بالراشيدية (بكلفة 445 مليون درهم) وكلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بسطات (بكلفة إجمالية قدرها 100 مليون درهم)، وكذا المدرسة العليا للتربية والتكوين بالقنيطرة (157 مليون درهم) والمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بورزازات (100 مليون درهم). من جهة أخرى، وفي إطار تحديث نظام التكوين المهني بغرض ضمان عرض محين يلبي احتياجات المهنيين على الصعيدين المحلي والوطني، وفي جميع القطاعات، ستتميز سنة 2025 باستمرار الدينامية التي تم إطلاقها من خلال تنزيل برنامج مدن المهن والكفاءات (CMC) الموزعة على 12 جهة (8 مدن انتهت

اقتصادية تهدف إلى تحسين مستوى عيش وادماج المواطنين.

أما فيما يخص مواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات المناخية، فإن الحكومة تلتزم، بتوجيهات سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بتعزيز البنيات التحتية المائية، لضمان تدبير مستدام وفعال للموارد المائية. في إطار هذه الرؤية الاستراتيجية، ستميز سنة 2025 بتنفيذ واستكمال تنزيل مجموعة من المشاريع المهمة كإنجاز سد رباط الخير (بكلفة إجمالية قدرها 1.077 ملايين درهم) وسد الرتبة (2.990 درهم) بجهة فاس - مكناس، وكذا سد تاركا ومادي (920 مليون درهم) بجهة الشرق، مما سيعزز القدرة على التزود بالمياه على المستوى الوطني. بالموازاة مع ذلك، ستتكاثر الجهود من أجل تسريع أشغال الربط بين الأحواض المائية، في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027، والذي يهدف إلى تعزيز صمود المملكة في مواجهة التقلبات المناخية. في هذا السياق، ستشهد سنة 2025 مواصلة أشغال الربط بين حقينة سدي وادي المخازن ودار خروفة، بهدف تأمين تزويد منطقة طنجة الكبرى بالماء الصالح للشرب. بالإضافة إلى ذلك، سيتم التركيز بشكل خاص على مشاريع تحلية مياه البحر، وذلك من خلال إنجاز مشروع تحلية مياه البحر بكل من مدينتي العيون (بكلفة قدرها 480 مليون درهم) والداخلة (بكلفة 450 مليون درهم)، مما سيساهم في تطوير صناعة وطنية متخصصة في تقنيات تحلية المياه.

على مستوى قطاع التجهيز والنقل، يطمح المغرب خلال سنة 2025 إلى مواصلة استثماراته في شبكات الطرق والموانئ والسكك الحديدية والمطارات، مما سيعزز موقعه كفاعل إقليمي رائد في هذا المجال. وتروم المشاريع المبرمجة تحسين البنية التحتية الطرقية وتوسيع البنية التحتية للموانئ والمطارات لتلبية الاحتياجات اللوجيستكية المتزايدة، بالإضافة إلى توسيع شبكة السكك الحديدية من خلال إنجاز الخطوط الفائقة السرعة. كما يتم تطوير مناطق لوجيستكية جهوية لدعم التنافسية الاقتصادية وتشجيع النقل المستدام بالتنسيق مع الجماعات الترابية والقطاع الخاص.

هذا، ويرتكز برنامج الاستثمار في القطاعات المنتجة خلال سنة 2025 وبشكل أساسي، على استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030" التي تستهدف تطوير القطاع الفلاحي، وذلك من خلال إطلاق استثمارات كبيرة في مجال الري والتأهيل الهيدرو-فلاحي بعدة جهات. كما سيتم إنجاز مشاريع جديدة في إطار التعاون بين القطاعين العام والخاص، تروم تحسين فعالية واستدامة الري.